بقلم المدير العام للامن العام بالإنابة
اللواء الياس البيسري

بين القانون واللاقانون

مناسبة هذا النقاش والدعوة اليه، ليست جبرية بل تخييرية، خصوصا في لحظة صار فيها لبنان في القعر. وفي الاثناء يستمر اللبنانيون بالاختلاف على جنس الملائكة. مناسبة هذه المقالة على وجه التحديد، هي السجالات التي تتواصل على صفحات مواقع التواصل حول الموقف من هذه القضية او من تلك. وجهتا الرأي المتقابلتان كلتاهما على حق. واحدة تستند الى نص قانوني، والثانية، اذا كانت النوايا صافية، تتطلع الى ما بلغه العالم من تطور، بينما بعض القوانين اللبنانية لم يتسن او لم يسع الى تعديلها، ويعود الكثير منها الى ما قبل حتى تأسيس لبنان الكبير.

النقاش، اي نقاش، هو امر صحي لا مَرَضي، طالما انه ضمن معرفة المتحاورين. ويصبح هذا النوع مؤذيا عندما تصبح الغرائز والعواطف والنكايات السياسية هي الفيصل والحكم، خصوصا متى تعلق الامر بشأن من شؤون القانون. الاكيد اننا نعيش في ظل بعض القوانين المتخلفة جدا عن روح العصر، لكن هذا لا يلغي انها قادرة على تنظيم الحد الادنى من الدولة التي يمكن القول اننا نكاد نفقدها. ومتى كانت هناك دولة يمكن تطوير كل شيء ضمن ورش تشريعية يشارك فيها البرلمانيون المشرّعون، مع اختصاصيين آتين من فهم عميق للمجتمع ومن ثقافة اكاديمية.

الاولوية التي لا اولوية سواها امام الحريصين على بناء لبنان العصري، كوطن وكدولة، هو الاجتماع حول وجوب خيار القانون، وليس التسليم للسلطة، ولأي سلطة كانت، لأن السلطات بطبيعتها قد تنجرف الى امور من دون ضوابط قانونية. الضبابية السائدة بين القانون واللاقانون جعلت لبنان امام "المستحيل الدولتي". وحرية الرأي والتعبير يجب ان تكون على الدوام مقدسة، لكن ما ينطوي على مغالطات هو انتهاك الدولة اكثر فاكثر عبر الشتائم وازدراء القوانين كالذي نقرأه او نراه على وسائل التواصل.

ما يحصل لن يغير شيئا قبل الانحياز الواضح الى القانون. هذا ليس ازدراء لأي نقاش بقدر ما هو تساؤل عما يمكن ان تؤول اليه الامور في ظل عبثية غير مفهومة. هذا الوضع اكثر ما يتجلى في اي قرار تتخذه السلطات المعنية، بما هي سلطات تنفيذية لقوانين وقرارات واحكام، فيما من ينفذها من السلطات الامنية انما يفعل وفاء لقسمه، والتزامه بالقوانين والصلاحيات وايمانه بالدولة.

عندما تزداد الامور سوءا، ولا يبقى للشعب اي شيء نتيجة التدهور الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتربوي، يزداد الناس يأسا، وتتفلت الاوضاع من عقالها. عندها يستحيل القفز الى لبنان واعادة بناء الدولة. وما يجب ان نقر به جميعا ان الانقسامات الطائفية والسياسية نهشت الجسم اللبناني كله. لكن ما نحسبه جميعا اننا نريد دولة تقنعنا بالايمان بها لنتجاوز تحكم كل ما هو ماض ومؤلم. ولقد اظهر اللبنانيون في محطات كثيرة انهم غير قادرين على احداث تغيير بسبب الانقسامات، والتاريخ البعيد والقريب يؤكد ذلك.

بين القانون واللاقانون يعني ان تختار بين الدولة واللادولة. او ان تنتقي بين الفوضى والاستقرار. او تقف الى جانب القضاء العادل والمستقل، والا تجعله مسرحا للكوميديا الشعبية. او ان تفاضل بين الامن وبين الفلتان، بدءا من مخالفة السير وصولا الى تهديد الامن الوطني برمته. هذه خيارات يجب ان ناخذها بالاعتبار قبل الحديث عن اي شيء. فليس معقولا ان ينقسم اللبنانيون على قرار قانوني لأن غرائزهم السياسية تعتبر ان الاجهزة القضائية والامنية هي ذراع السلطة، وهذا ليس صحيحا على الاطلاق.

لقد تعاقبت على السلطات خيارات متعددة، لكن هل قامت احداها بتطوير التشريعات المتصلة بالحريات وبالامان الصحي والاجتماعي، ووو. الجواب هو كلا. ومن يملك حقيقة عكس ذلك فليتقدم بها. منذ 2005 حتى اليوم فاز هذا الفريق وخسر ذاك، او بالعكس. لكن الجميع كان همه محصورا بالتوظيف السياسي في كل ميادين الدولة والحياة.
على هذا صار من المهم جدا ان نختار بسرعة ونتجاوز بطء النقاش لنقول: مع القانون او اللاقانون.